السياسة الخارجية للشيخ زايد بن سلطان تجاه الدول العظمى1971-1990: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أنموذجا

أ. م.د. صبا حسين مولى ●
أ . د . محمد كامل محمد الربيعي ●●

الملخص

أسهم المغفور له بإذنه تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بدور أساس ومهم في صياغة السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها عام 1971، لاسيما مع حكومتي واشنطن وموسكو كونهما من أهم القوى الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

اعتمد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان سياسة حكيمة ومتوازنة مع هاتين الدولتين ، فلم يدخل في حربهما الباردة، ولم ينحاز لإحداهما ضد الأخرى، وانما وقف على مسافة واحدة منهما لكي لا يجعل من بلاده ساحة صراع أو تنافس بينهما؛ فعلى الرغم من علاقته الوثيقة بالإدارة الأمريكية لكي يستفيد من تقنيتهم وتطورهم الاقتصادي كدولة كبرى متقدمة في المجالات كافة وضع ذلك في خدمة دولته الفتية ، فإنه لم يعاد الاتحاد السوفيتي الذي كان يركز على الجانب

● مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
●● كلية الاداب الجامعة المستنصرية

الأيديولوجي ويحاول الوصول إلى الخليج العربي باي وسيلة . وعندما وجد الشيخ زايد بن سلطان ببصيرته الثاقبة أن الفرصة أصبحت سانحة في ثمانينيات القرن العشرين لإقامة علاقات سياسية مع السوفييت ، لم يتردد في إقامة علاقات معهم .

يهدف البحث إلى تتبع العلاقات الإماراتية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في مرحلة تاريخية مهمة من مراحل تطورها الدبلوماسي التي صاغ أسسها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان. التي حافظ من خلالها على استقلال بلاده في عالم تسوده علاقات الصراع والتنافس والقوة أكثر مما تسوده علاقات التعاون والتفاهم .

المقدمة

اولا: أهمية الموضوع :

تعد السياسة الخارجية لأي دولة نتاجاً لتأثير مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية ، وانعكاساً لطبيعة السياسة التي تنتهجها هذه الدولة التي تأخذ إبعاداً مختلفة وتنعكس على القرارات التي تتخذها في المجال الخارجي وفي نوعية الدور الذي تمارسه في النظام الدولي المعاصر .

إن وجود أي دولة في نطاق المجتمع الدولي يحتم عليها أن تتفاعل مع غيرها من الدول، وأن لا تنغلق على نفسها أو تتكفئ على ذاتها، الأمر الذي يستدعي منها اتخاذ مواقف معينة في سياستها الخارجية التي تعبر عن المتغيرات الدولية، وكيفية إدراك تأثيرها من قبل صانع القرار السياسي الخارجي .

لم تخرج دولة الإمارات العربية المتحدة عن نطاق هذه التوجهات والمتغيرات السياسية ، فمنذ قيامها عام 1971 اختطت لنفسها سياسة خارجية منسجمة مع طبيعة نظامها السياسي واستلهمت المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة فيها، فانعكست في سياستها الأبعاد الجغرافية المتمثلة بموقعها البالغ الحساسية في منطقة الخليج العربي الذي يعد منطقة حيوية وحساسة في السياسة الدولية ، فضلاً عن استيعابها للمتغير السكاني وحجمها الاقتصادي والمتغيرات الخارجية المحيطة بها سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي وضرورة أن تكون لها سياسة خارجية تأخذ بنظر الاعتبار كل هذه المتغيرات وترسم لصانع القرار الخارجي ما يحقق لهذه الدولة أهدافها ومصالحها في المجالات كافة.

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع السياسة الخارجية للشيخ زايد بن سلطان تجاه الدول العظمى

خلال السنوات من 1971 حتى نهاية عام 1990، فهذه الدولة بعد أن اكتمل بناؤها الدستوري وتم الاعتراف بكيانها السياسي على المستويين العربي والدولي ، اتجهت لكسب صداقة دول العالم من أجل أن يكون لها موقعها المؤثر في السياسة الدولية ، فانضمت إلى أغلب المنظمات الدولية غير الحكومية وشاركت في عدد من المؤتمرات الإقليمية والدولية، وعقدت المعاهدات والاتفاقات مع معظم دول العالم، واستفادت من اقتصادها المتين الذي ارتقى إلى مستوى اقتصاديات الدول المتقدمة لتبني شبكة من العلاقات الدولية التي جعلتها واحدة من الدول التي تحظى بالاهتمام العربي والإقليمي والدولي .

إن طبيعة دولة الإمارات العربية المتحدة الفدرالية أدت بها إلى أن تصبح أنموذجاً لدولة صغيرة في حجمها ومساحتها وعدد سكانها، لكن تأثيرها السياسي وإدارة شؤونها الخارجية ومرونتها ووسطيتها جعلتها تحتل مكانة مرموقة في عالم السياسة المليء بالمتغيرات والصراعات والبحث عن مناطق النفوذ والهيمنة، فعكست نجاحاتها في المجال الخارجي ابتعادها عن نظام المحاور والتكتلات وعدم الاستجابة للضغوط الإقليمية والدولية، ولعل مرد ذلك يعود الى الدور المهم الذي قام به مؤسسها وزعيمها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي عدّ الموجه الأساس للسياسة الخارجية الإماراتية وباني نهضتها المعاصرة في المجالات كافة .

تكمن أهمية الدراسة في انها سلطت الضوء على السياسة الخارجية للشيخ زايد بن سلطان في مرحلة مهمة من مراحل تاريخ بلاده السياسي المعاصر، وأوضحت كيف استطاع مؤسس هذه الدولة الصغيرة جغرافياً وسكانياً الاحتفاظ باستقلال بلاده في عالم تسوده علاقات الصراع والتجاذب والقوة أكثر مما تسوده علاقات التعاون والتفاهم والمشاركة، وكيف استطاع الموازنة بين أوضاعها العامة وسياستها الخارجية، فتمكن عبر أهداف سياسته الخارجية ومواقفه المتزنة من أن يحظى باحترام العالم، لاسيما في سياسته تجاه الدولتين العُظميين للمدة 1971 – 1990 .

ثانيا : إشكالية البحث:

تدور إشكالية البحث حول كيفية صياغة مقتربات السياسة الخارجية الإماراتية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في مرحلة الحرب الباردة التي تصاعدت مع بداية تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة 1971، وارتباط السياسة الخارجية لهذه الدول برؤية وتصورات مؤسسها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وسعيه الحثيث لبناء دولة مؤثرة على المستوى الإقليمي والصعيد الدولي .

ثالثا : منهجية البحث :

ركزنا في البحث على المنهج التركيبي الذي يجمع بين المنهج التاريخي لغرض التعرف على مسار السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ودور الشيخ زايد بن سلطان في توجيهها وصياغة مرتكزاتها تجاه القوتين العظمتين، وكذلك المنهج التحليلي لغرض متابعة توجهات السياسة الخارجية للإمارات العربية المتحدة وتحليلها لمعرفة الشكل الذي سارت عليه تجاه هاتين الدولتين .

رابعا : هيكلية البحث :

تضمنت خطة البحث تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين ، وعناوين فرعية موضحة لمعلومات تندرج تحت العناوين الرئيسة . تطرق المبحث الاول إلى العلاقات الإماراتية – الأمريكية في عهد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وكانت له عناوين فرعية مثل الاهتمام الأمريكي الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة وأمن الخليج في فكر الشيخ زايد بن سلطان، وسياسة الاخير تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين .أما المبحث الثاني فتضمن موقف الشيخ زايد بن سلطان من السياسة السوفيتية وكانت له عناوين فرعية مثل موقف الشيخ زايد بن سلطان من الاحتلال السوفيتي لأفغانستان عام 1979، وموقف الشيخ زايد بن سلطان من مشروع الرئيس بريجينيف ، وإقامة العلاقات الإماراتية –السوفيتية عام 1985.

خامسا: أسئلة البحث واستراتيجيته: تقوم استراتيجية البحث على فكرة التوجه المتوازن للسياسة الخارجية الإماراتية ، والذي يمكن وصفه بالبرغماتية التي اراد من خلالها الشيخ زايد بناء علاقات متوازنة مع مختلف دول العالم ،لا سيما القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي طرفي الحرب الباردة في تلك المدة ، وتوجيه تلك العلاقات لخدمة مصالح دولة الإمارات العربية المتحدة في مرحلة تأسيسها، لذلك تطرح الدراسة جملة من التساؤلات منها :

- كيف صاغت الإمارات العربية المتحدة علاقاتها الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية؟
- كيف صاغت الإمارات العربية المتحدة علاقاتها الخارجية مع الاتحاد السوفيتي ؟
- كيف وازنت الإمارات العربية المتحدة علاقاتها مع طرفي الصراع العالمي ؟
- هل نجحت الإمارات العربية المتحدة في الخروج من مأزق الانضمام الى معسكري الحرب الباردة في عهد مؤسسها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ؟

سادسا: حدود البحث :

شكل الإطار الزمني والمكاني لحدود الدراسة بالمدة الممتدة من قيام دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971 حتى نهاية الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي عام 1990 ،وتم فيها تحليل سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه طرفي الصراع ، الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والاتحاد السوفيتي من جهة ثانية ، وكيف استطاع مؤسسها الشيخ زايد بن سلطان بحكمته وبعد نظره في تحقيق التوازن في العلاقة مع القوتين العظمتين لدعم طموحاته في بناء دولته الحديثة .

سابعا : أسباب اختيار البحث :

- أهمية دولة الإمارات العربية المتحدة ومكانتها العالمية التي وصلت إليها .
- البحث في شخصية الشيخ زايد بن سلطان مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة وإدراكه لماهية السياسة الخارجية الإماراتية تجاه الدول العظمى في مرحلة التأسيس .
- تحليل الآليات السياسية والاقتصادية التي اتبعها الشيخ زايد بن سلطان لموازنة علاقات بلاده مع طرفي الصراع في الحرب الباردة المتمثلة بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

مدى نجاح السياسة الخارجية للشيخ زايد بن سلطان وابتعاده عن الانضمام لسياسة الاحلاف والمحاور ، والتأكيد على أمن الخليج ومسؤولية دوله في حمايتها .

ثأمنا الصعوبات التي واجهت كتابة البحث :

- قله المصادر لاسيما تلك المتعلقة بالعلاقات الإماراتية – السوفيتية .
- صعوبة التواصل مع مؤسسات صنع القرار السياسي في الخارجية الإماراتية وشخوصها في تلك المدة .
- قلة الوثائق الرسمية غير المنشورة في العراق عن السياسة الخارجية الإماراتية في تلك المدة.

المبحث الاول : العلاقات الإماراتية الأمريكية :

تميزت علاقة دولة الإمارات العربية المتحدة بالولايات المتحدة الأمريكية بأنها علاقة وثيقة متينة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، فمنذ قيام هذه الدولة عام 1971 بفضل دور مؤسسها الشيخ زايد بن سلطان اعترفت الإدارة الأمريكية بها ، وأقامت علاقات دبلوماسية معها ، وتم افتتاح السفارة الأمريكية في الأراضي الإماراتية في مفتتح عام 1972[1]، وعدت الإدارة

الأمريكية السياسة الخارجية الإماراتية التي رسم معالمها وأبعادها الشيخ زايد بن سلطان بأنها سياسة متوازنة، ولا تعتمد أسلوب التدخل في الدول الأخرى وأنها تتبع الأساليب السلمية والدبلوماسية في حل مشاكلها مع جيرانها، وانشغلت هذه الدولة في السعي لبناء نفسها اقتصادياً وتحقيق التنمية الاجتماعية لشعبها، وركزت سياستها الخارجية على إبعاد نفسها والنأي عن الدخول في مشاكل المنطقة وصراعاتها ، فضلاً عن عدم إقامتها علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي الذي عده الأمريكان المنافس الأول لهم في الخليج العربي[2].

وفي الوقت الذي ركز فيه الأمريكيون على إقامة علاقات سياسية وثيقة مع دولة الإمارات العربية المتحدة بحكم أهمية الموقع الاستراتيجي لهذه الدولة وثقلها بين الدول الخليجية الاخرى في منطقة حيوية وبؤرة من بؤر الصراع الدولي الساخنة والرئيسة ، وأحد المجالات الاستراتيجية للأمريكيين، فإن تركيز الإدارة الأمريكية تجلى بشكل اوضح في المجال الاقتصادي، لاسيما النفط، فقد كانت مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية تكمن في النفط وضمان وصوله إليها وإلى حلفائها بكميات كافية لتلبية متطلباتهم المتزايدة إلى هذه المادة التي يعدونها «شريان الحياة» بالنسبة لهم ولحلفائهم الغربيين .[3]

الاهتمام الأمريكي الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة

استطاعت الشركات النفطية الأمريكية الحصول على بعض الامتيازات النفطية في الإمارات العربية المتحدة، ففي عام 1971 تمكنت مجموعة الشركات الأمريكية المستقلة، من أن تحصل على استثمار نفط المناطق المغمورة في أبو ظبي، كما استطاعت شركات نفطية أمريكية اخرى بالحصول على امتيازات نفطية في (شمال غربي جبل الظنة) في أبو ظبي ايضاً، وكان انتاجها في المنطقة الأولى (16،9) مليون طن في حين لم تزد عن (12،1) مليون طن في المنطقة الثانية، اما في دبي فقد حصلت شركة (كونتيننتال أويل) الأمريكية على امتيازات نفطية في اليابسة من دبي، وفي رأس الخيمة حصلت شركة (يونيون أويل أوف كاليفونيا) الأمريكية ومعها شركات أخرى على امتيازات النفط هناك في حين حصلت شركة (اكسيد نتال) الأمريكية على امتياز النفط في المناطق المغمورة من أم القيوين الإماراتية [4].

إن سيطرة الشركات الأمريكية على نسبة معينة من النفط الإماراتي جعل الولايات المتحدة الأمريكية توثق علاقاتها مع الإمارات العربية المتحدة اقتصادياً، فهي فضلاً عن ضمان تدفق النفط اليها ، فإنها تمكنت من الموازنة ما بين ميزان مدفوعاتها وما بين صادراتها إلى دولة

الإمـارات العربية المتحدة لأن النمو الاقتصادي الذي كانت تحتاجه الإمـارات العربية المتحدة وسعيها لاستثمار العائدات النفطية التي ازدادت بعد حصولها على الاستقلال واستثمارها لنفطها وفر سوقاً مهمة للأمريكيين لكي يصدروا اليها ما تحتاجه لإدامة زخم نموها الاقتصادي السريع قياسا لغيرها من دول الخليج العربي الأخرى[5].

كانت أولوية التطوير بالنسبة للشيخ زايد بن سلطان تكمن في الاستفادة من التكنولوجيا الأمريكية في بناء البنى التحتية المتمثلة بالطرق والمواصلات والموانئ والاتصالات والطاقة الكهربائية والمجاري، لذلك سعت أبو ظبي ودبي للاستفادة من التنمية الأمريكية في هذه المجالات، فجرى فتح الباب للاستثمارات الأمريكية في المجال الصناعي بالدرجة الأساس وفي المشاركة في برامج التطوير الضخمة، فأسست الشركات الأمريكية مراكز تجارية لها في دبي وأبو ظبي كانت تبيع فيها معظم بضائعها، كما أسهمت الشركات الأمريكية في إنشاء ما يعرف بالصناعات الثقيلة التي شملت مشاريع التنمية والغاز الطبيعي وغيرها، كما كان لديها إسهاماتها في الصناعات الخفيفة مثل شركة (كاربي) و (هيستن) الأمريكيتين اللتان عملتا في مجال الصناعات الغذائية ،كما عملت شركة (سابكو) في صناعة مواد البناء وغيرها من المجالات[6].

لم تكتف الشركات الأمريكية بالعمل في هذه المجالات داخل الإمارات العربية المتحدة وتعزيز صلاتها الاقتصادية معها، وإنما وبسبب رغبة الشيخ زايد بن سلطان في تنويع الاقتصاد والاستفادة من عائدات النفط فانه اعتمد على الأمريكيين في مجال استثمار الغاز الطبيعي الموجود مع النفط أو ما يعرف(بالغاز المتزأمن) فتم استثماره من قبل الشركات الأمريكية في الحقول الجديدة التي تم اكتشافها في أبو ظبي . وتعزيزاً لدور الشركات الأمريكية في الإمارات العربية المتحدة فان الشيخ زايد بن سلطان أفسح المجال لهذه الشركات في استلام القروض من مصارف بلاده الحكومية من أجل تطوير البلاد وتوفير احتياجاتها من البنى التحتية اللازمة لها[7].

استلزم الاهتمام الأمريكي بالسوق الخليجية الواعدة ليس الاهتمام بضمان تدفق النفط إليها، أو امتلاكها شركات سيطرت على الانتاج النفطي في دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول الخليجية المنتجة للنفط أو في حاجتها إلى الأسواق الخليجية لتصدير بضائعها إليها فحسب، وإنما استلزم فضلا عن ذلك كله الاستقرار والأمن في هذه المنطقة، فتحول الاهتمام

الأمريكي من الاستراتيجية الطبيعية إلى الأهداف الاقتصادية، كما انعكس في التأكيد على صراع الطاقة والمشاكل المتزامنة المرتبطة به، فشهدت سنوات السبعينيات من القرن الماضي ظهور مفهوم جديد لاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالخليج استند في بعض جوانبه على المتطلبات الاقتصادية والتجارية بدلاً من المتطلبات الاستراتيجية الطبيعية ، فحاولت الولايات المتحدة الأمريكية تشجيع الدول الخليجية ومنها الإمارات العربية المتحدة لإقامة علاقات منفعة اقتصادية مشتركة طويلة الأمد توفر للإماراتيين بعض مظاهر التطور في مجالات الصناعة والزراعة والتكنلوجيا والإسكان والتطوير الحضري وغيرها، فاستفادت دولة الإمارات العربية المتحدة من التكنلوجيا والتطوير الأمريكي، في الوقت الذي استفادت حكومة واشنطن وشركاتها من خلال حجم الصادرات الأمريكية المرتفعة الى الإمارات العربية وبقية دول الخليج حتى وصلت في عام 1974 إلى حوالي 482 مليون دولارا[8].

لم يكن بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها النفطية ومصالحها الاقتصادية المتنامية في منطقة الخليج العربي أن تستمر وأن تحقق ارباحها وتضمن بقائها في المنطقة الا في حالة منع منافسة أي قوة اخرى لها، وضمان الأمن والاستقرار في هذه المنطقة ودفع دول المنطقة لإقامة أوثق العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية معها ، وجعل هذه الدول تشعر بان أمنها وسيادتها مرتبطة بالسياسة الأمريكية الخارجية دون غيرها من الدول الأجنبية الاخرى وإبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية، وضرورة حماية الخليج العربي من التقلبات السياسية والتهديدات العسكرية وتعزيز أمن اصدقاء الولايات المتحدة في هذه المنطقة وبضمنهم دولة الإمارات العربية المتحدة[9]، ولعل ذلك كان واضحاً حتى في حرب تشرين عام 1973.

فعلى الرغم من استخدام دولة الإمارات العربية المتحدة لسلاح النفط في حرب تشرين الأول 1973[10] سلاحاً سياسياً بسبب الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني، إلا أن هذا الحظر النفطي لم يستمر طويلاً، ففي آذار 1973 أنهت الدول الخليجية النفطية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة المقاطعة النفطية بعد إدراكهم أن استخدام السلاح النفطي سيضر بعائداتهم النفطية ، الأمر الذي دفع بهنري كيسنجر (Henry Kissinger) وزير الخارجية الأمريكية [11] لبذل جهوده في نزع فتيل الصراع العربي – الصهيوني ودفع مصر إلى توقيع الاتفاقية المصرية – «الإسرائيلية» لفك الاشتباك، لتبدأ مرحلة جديدة من ضمان المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عموماً، والخليج العربي خصوصاً[12].

أمن الخليج في فكر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان :

إثر تصاعد حمى التهديدات الأمريكية باحتلال منابع النفط في الخليج العربي[13]، وعندما بدأ التوجه العسكري يأخذ مكانه في حيز السياسة الأمريكية وكان أحد الخيارات المطروحة في المرحلة التي أعقبت حرب تشرين 1973 وانعكاس ذلك على السياسة الخارجية لدول الخليج العربي كان للشيخ زايد بن سلطان موقفه من ذلك عندما أكد أن الحفاظ على أمن منطقة الخليج العربي مسؤولية تتحملها دول المنطقة [14].

وكان لدولة الإمارات العربية المتحدة موقفها من مشروع « أمن الخليج « الذي طرحته سلطنة عمان عام 1976 وتضمن إقامة تكتل عسكري يضم الدول المطلة على الخليج ، فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا الغربية بهدف حماية الممرات المائية، فصرح الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة أن « مفهومنا لأمن الخليج هو أن تترك دول الخليج تعيش بأمن واستقرار دون الاستعانة بقوى خارجية ودون تدخل الدول الكبرى أو غيرها بتحديد مصير هذه المنطقة ، ودون أن ينظر إلى المنطقة وشعوبها على أنها منطقة نفوذ لأي كان ...» [15].

إن أي تحليل لتصريح الشيخ زايد بن سلطان يقودنا للقول إن السياسة الخارجية الإماراتية كانت تركز على ضرورة إبعاد منطقة الخليج العربي عن الصراعات الأجنبية لأن دول الخليج ضأمنة لتدفق النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وهي حريصة على بقاء هذه المنطقة منطقة أمن وسلام دائم وهي لم تسمح للشيوعية ان تتغلغل في دولها، وضرورة حماية الممرات المائية من قبل دوله، والابتعاد عن الحساسيات التي تدفع بعض الدول الخليجية للسعي بمفردها وبدافع الخوف على أمنها للبحث عن حليف قوي يتمثل بقوة كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية مادامت هذه الدولة ضأمنة لمصالحها من خلال شركاتها النفطية المهيمنة على نفط الخليج أو من خلال صادراتها الكبيرة إلى دول المنطقة .

السياسة الخارجية للشيخ زايد بن سلطان في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين:

اتجهت السياسة الخارجية للشيخ زايد بن سلطان في سنوات الثمانينيات من القرن العشرين نحو إبعاد منطقة الخليج العربي عن الصراعات الدولية، لاسيما بعد قيام الحرب العراقية – الإيرانية عام 1980، ودعا سموه الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن لإيقافها لأن البلدين يمتلكان خزيناً نفطياً هائلاً وجارين مسلمين، وإن استمرار الحرب يقود إلى إغلاق الخليج العربي أمام الملاحة الدولية ،

وقد يؤدي ذلك إلى امتداد الحرب لدول أخرى[16].

وبالفعل حدث ما توقعه الشيخ زايد بن سلطان من أن الحرب اذا ما طالت فان الدول الخليجية الاخرى ستمتد اليها الحرب، وستنعكس عليها سلباً، أو قد تضطر لقبول التواجد الأجنبي في المنطقة لحمايتها وحماية سفنها النفطية وضمان تدفق النفط الى العالم الخارجي، فحصلت الولايات المتحدة الأمريكية على تأييد حلفائها في أوربا، والدول الخليجية العربية وبضمنها دولة الإمارات العربية المتحدة ، وإن كان ذلك تجاوباً حذراً» و « تأييداً قلقاً» ، ولم «تفصح عن موقفها علانية لأسباب سياسية» ، فأسفرت الجهود الأمريكية وبالتعاون مع القوات البحرية الفرنسية والبريطانية والإيطالية والبلجيكية والهولندية عن الاحتفاظ بالممرات البحرية مفتوحة ، وأن تتحرك الناقلات النفطية في الخليج العربي بأقل الخسائر[17].

اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ازدياد ضرب الناقلات النفطية في الخليج العربي من قبل الطرفين المتحاربين إلى التواجد بقوة في هذه المنطقة، الأمر الذي لم يكن المسؤولون الإماراتيون يرغبون به، ولا يتوقون لرؤية وجود أمريكي متزايد في مناطقهم، الا أنهم لم يستطيعوا القيام بأي شيء يذكر، كما لم يكن بإمكانهم رفض الطلبات الأمريكية بالحصول على إذن من الإمارات العربية المتحدة بالسماح لطائرات «الإواكس» بالتحليق في المدار الجنوبي من الخليج العربي، وعندما تسرب ذلك إلى عدد من اعضاء الكونغرس الأمريكي واعترضوا على ذلك، سحبت دولة الإمارات العربية المتحدة الإذن بالتحليق، وتركت الولايات المتحدة الأمريكية بدون تغطية «الإواكس» لمضيق هرمز [18].

وقبل أن يقوم العراق بغزو الكويت أبدى الشيخ زايد بن سلطان استعداده للوساطة بين العراق والكويت وتجنيب البلدين مشكلة كبيرة أثناء مقابلته للدكتور سعدون حمادي مبعوث الرئيس الأسبق صدام حسين ،إلا أن الاخير كان قد حزم أمره على احتلال الكويت ، وهو ما تم فعله في الثاني من آب عام 1990.

استنكرت دولة الإمارات العربية المتحدة دخول العراق إلى الكويت في الثاني من آب 1990، وأعربت عن أسفها الشديد لذلك وطالبت بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية إلى الحدود الدولية، وكان موقفها مع السعي لإقرار حل بإطار عربي للأمن الخليجي ورفض التدخل الأجنبي[19]، الا أن التطورات السياسية ورغبة الإدارة الأمريكية وبعض الدول العربية في تدويل المشكلة جعل الازمة تأخذ أبعاداً خطيرة واستلزم ذلك وصول القوات الأمريكية إلى الخليج

العربي ومحاصرة العراق اقتصادياً وفرض الحصار على شعبه[20].

سارعت الولايات المتحدة الأمريكية للاستفادة من الوضع الذي ترتب على دخول القوات العراقية إلى الكويت في توقيع اتفاقيات أمنية مع عدد من الدول الخليجية كانت امتداداً لاتفاقيات أمنية ودفاعية ثنائية وجماعية وسرية وعلنية[21]، فوقعت في الرابع عشر من أيلول عام 1990 اتفاقية ثنائية مع الإمارات العربية المتحدة نصت على السماح للأمريكيين باستغلال المخازن الإماراتية للتخزين ، وإقامة المناورات العسكرية المشتركة[22].

اقترحت الإمارات العربية المتحدة إجراء مناورات عسكرية مشتركة لقواتها وقوات الولايات المتحدة الأمريكية، فأصدرت حكومة واشنطن أوامرها إلى قوة الشرق الأوسط التابعة للبحرية الأمريكية بإجراء أول مناورة عسكرية من نوعها بين قوات دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت القوة الأمريكية تتألف من ست سفن وطائرات من طراز (كي سي – 135) من حاملات الوقود تابعتان للسلاح الجوي الأمريكي ، وطائرة نقل للبضائع من طراز (سي – 141) [23].

إن وصول الأساطيل والقوات الأمريكية إلى منطقة الخليج العربي جاء بسبب غزو العراق للكويت ، الأمر الذي لم يكن يرغب به الشيخ زايد بن سلطان وحذر منه مراراً، لكن صوت الحكمة الذي تميز به سموه لم يلق أذناً صاغية من لدن الرئيس العراقي الأسبق، فاستغل الامريكان ذلك لتبدا بعد عام 1991مرحلة جديدة من العلاقات الإماراتية – الأمريكية.

المبحث الثاني : موقف الشيخ زايد بن سلطان من السياسة السوفيتية :

كان للشيخ زايد بن سلطان موقفه إزاء التطورات التي شهدتها منطقة الخليج العربي في سبعينيات القرن الماضي، فقد رفض كل أشكال الهيمنة سواء الأميركية أو السوفيتية أو أي دولة اقليمية على هذه المنطقة، ودعا إلى إبقاء الخليج العربي بعيداً عن تدخل القوى الكبرى[24]، وأكد سموه مرات عدة ضرورة ضمان حرية وحركة الملاحة الدولية في مضيق هرمز في ظل ترتيب إقليمي يضطلع بهذه المهمة بعيداً عن المحاولات الأجنبية التي تحاول التواجد في الخليج العربي خدمة لمصالحها بالدرجة الأساس[25].

وضمن هذا السياق صرح الشيخ زايد بن سلطان في العاشر من تشرين الثاني عام 1973 بان سياسة بلاده تقوم على أساس أن تكون منطقة الخليج العربي منطقة سلام وأمن وبعيدة عن الصراعات الدولية للقوى العظمى ، ودعا الدول الخليجية للتعاون فيما بينها في مختلف المجالات

لتحقيق الأمن والاستقرار وعدم الانجرار إلى الأحلاف والتكتلات الدولية لكي تتمكن من التفرغ والتركيز على خطط التنمية وتوفير الحياة الحرة الكريمة للخليجيين[26].

وأكد الشيخ زايد أن من مصلحة شعوب الخليج العربي والعالم أن تستقر هذه المنطقة لأن أمنها من أمن العالم ، وان هذا الأمن ينبع من داخل المنطقة ولا تستطيع الدول الكبرى أن تحققه لها لأن هدف هذه الدول يكمن في مصالحها ، فقد كان أبناء الخليج على مر العصور هم حماة الخليج وهم القادرون على حمايته بعيداً عن أي تدخل خارجي[27].

موقف الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من الاحتلال السوفيتي لأفغانستان عام 1979:

عندما احتل الاتحاد السوفيتي أفغانستان في أيلول 1979 عد الشيخ زايد بن سلطان ذلك عملاً من شأنه أن يشكل خطراً على السلم والاستقرار الدوليين ، ويسهم في زيادة التوتر بين المعسكرين الشرقي والغربي ، وله تداعيات سلبية على العالم الاسلامي كله ، لان احتلال اراضي دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة ولها سيادتها يشكل خرقاً للقانون الدولي وللمبادئ التي ارستها المنظمات الدولية [28].

ودعا الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الاتحاد السوفيتي لإعادة النظر في موقفه وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان لان ذلك قد يعطي المبرر لدول كبرى أخرى للتواجد في منطقة الخليج العربي بحجة حمايتها من تهديد سوفيتي محتمل لها كما فعلت في افغانستان، وسيكون الصراع على أشده بين الدولتين في هذه المنطقة الحيوية من العالم ، وستدفع شعوبها الثمن غالياً لهذا التنافس [29].

جاءت توقعات الشيخ زايد بن سلطان في محلها، فقد تصاعدت تصريحات عدد من المسؤولين الأمريكيين بخصوص هذا التدخل، فعلى سبيل المثال أشار الجنرال الأمريكي « ديفيد هاوس» D.Hawis من البحرية الأمريكية بأن لدى السوفييت القدرة على وضع فرقتين خلال(24) ساعة واربع فرق خلال (48) ساعة في احدى مناطق الخليج، واذا أراد الأمريكيون أن «يجابهوا هذا التهديد الذي قطع نصف المسافة من روسيا للخليج من خلال غزو افغانستان فلابد أن يكون للولايات المتحدة (4) حاملات طائرات و(40) سفينة حربية داخل الخليج على صعيد المجابهة العسكرية»[30].

بالمقابل عد الشيخ زايد بن سلطان أن ما قام به السوفييت من احتلال لأفغانستان واحدة من

العقبات التي ستزيد من عدم تطوير العلاقات بين الاتحاد السوفيتي ودول الخليج العربي لأن هذه الدول ستخشى على نظامها منه، وستعمل على الوقوف ضد الدخول الشيوعي إلى دولها كما فعل السوفييت في غزوهم لأفغانستان والتدخل في شأن هذا البلد الإسلامي إثر الإطاحة (بالجنرال كارمال) والمجيء بنظام (حفيظ الله أمان)، إذ كان الأول موالياً للسوفييت وازدادت ضده حركة المعارضة المسلحة ، فاعتقدت دولة الإمارات العربية المتحدة أن السوفييت سوف لن يتورعوا في أي لحظة عن التدخل في الشؤون الخليجية ضماناً لمصالحهم الاستراتيجية، لاسيما حاجتهم المتزايدة للطاقة[31].

موقف الشيخ زايد بن سلطان من مشروع الرئيس بريجينيف

ان حاجة السوفييت لكسب الدول الخليجية ومحاولة إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية معها وسعيهم لتحييد هذه الدول وبضمنها الإمارات العربية المتحدة وما تحتويه هذه المنطقة من ثروات نفطية هائلة في باطن أرضها بدرجة تفوق ما هو موجود في الحقول النفطية السوفيتية[32]، دفع الرئيس السوفيتي بريجنيف لطرح مشروعه في العاشر من كانون الأول عام 1980 حول أمن الخليج العربي والذي يقوم على النقاط الآتية[33]:

1. عدم إقامة قواعد عسكرية أو وضع أسلحة نووية أو أية أسلحة أخرى للإبادة الجماعية الشاملة في الخليج العربي أو في الجزر المتاخمة له .
2. عدم استخدام أو التهديد باستخدام القوة ضد الأقطار الخليجية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .
3. احترام خيار عدم الانحياز الذي اختارته الأقطار الخليجية وعدم جرها إلى تكتلات عسكرية تشارك فيها دول نووية .
4. ضمان حرية استخدام الممرات البحرية بين الخليج العربي وباقي أنحاء العالم .
5. التعهد باحترام حق كل دولة خليجية ذات سيادة في استخدام مواردها الطبيعية كما تشاء.

وعلى الرغم من إيجابية بعض هذه المبادئ التي جاء بها مشروع بريجنيف، إلا أنها لم تحظ بموافقة واحترام الدول الخليجية ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة نتيجة لما أحدثه الغزو السوفيتي لأفغانستان قبل عام من طرح هذا المشروع الذي عده المسؤولون الإماراتيون محاولة سوفيتية لتحييد المنطقة في الصراع الاستراتيجي بين القوتين العظميين[34].

شهدت سنوات الثمانينيات من القرن العشرين تغييراً في النظرة الخليجية إلى الاتحاد السوفيتي، فلم تعد الدول الخليجية تتوقع أن يقوم الاتحاد السوفيتي ولن يجازف ابداً بالاستيلاء على آبار النفط في الخليج العربي رغم حاجته لها، أو تحوله إلى مشتر للطاقة في هذه السنوات، وأعلنت الإدارة الأمريكية للدول الخليجية بأن مصالحها لن تتأثر بإقامة الاتحاد السوفيتي علاقات دبلوماسية مع دول الخليج العربي المحافظة مثل المملكة العربية السعودية وبقية الدول الخليجية الأقل محافظة مثل الإمارات وقطر وغيرها لأن الإدارة الأمريكية كانت تعتقد أن علاقاتها مع هذه الدول الخليجية أقوى من ان تتأثر بمثل هذه العلاقات الدبلوماسية ، خاصة وأن الأمريكيين كانوا واثقين من أن التقدم التكنلوجي السوفيتي لن يستطيع منافستهم ، ولن تستطيع دول الخليج العربي أن تسلح نفسها من الاتحاد السوفيتي بعد أن كان تسليحها وعتادها امريكياً في المدة السابقة[35].

وبالفعل لم يكن السوفييت قادرين على أن ينافسوا الأمريكان في منطقة «شبه مضمونة» إذا ما قيست بمناطق أخرى أكثر توتراً مثل اليابان والصين والفلبين ، وكانت الإدارة الأمريكية تدرك أيضاً أن السوفييت بعد غزوهم لأفغانستان لم يعد بإمكانهم أن يقيموا علاقات تصل إلى مستوى أفضل عما وصلت إليه علاقاتهم بالعراق في عقد السبعينيات من القرن الماضي ، وأن منطقة الخليج العربي شبه مقفلة بوجه المبادئ الشيوعية التي باتت مكروهة من دول الخليج المحافظة التي لا تود أن ترى الاتحاد السوفيتي في الخليج العربي، على الأقل بعد احتلالهم لأفغانستان[36].

جرت حوارات بين بعض الدول الخليجية مع الاتحاد السوفيتي لتسفر عن إقامة علاقات دبلوماسية إماراتية – سوفيتية عام 1985 وبتوجيه من الشيخ زايد بن سلطان بإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي.

العلاقات الإماراتية - السوفيتية عام 1985 :

جاءت عملية إقامة العلاقات الإماراتية – السوفيتية لتصب في مجرى اعتقاد السوفييت لأهمية الإمارات العربية المتحدة في الإدراك السوفيتي التي لم تخرج عن نطاق متابعتهم لمنطقة الخليج العربي ذات الأهمية الاستراتيجية وكونها تشكل منفذاً له للوصول إلى منطقة حيوية تشكل قلب العالم ، فضلاً عن الأهمية الاقتصادية له لما يحتويه من ثروات يقف النفط على رأسها، مما يجعل الاهتمام بها وإقامة علاقات دبلوماسية مع دولها وبضمنها الإمارات العربية المتحدة أمراً مهماً للدول الكبرى[37].

حددت وزارة الخارجية الإماراتية في بيان أصدرته بهذا الصدد طبيعة العلاقة بينها وبين الاتحاد السوفيتي جاء فيه «اتفقت دولة الإمارات العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي على إقامة العلاقات الدبلوماسية نتيجة تبادل البرقيات بين رئيس دولة الإمارات العربية ورئيس مجلس السوفييت الأعلى» وأضاف البيان «رغبة في توثيق علاقات الصداقة بين البلدين اتفقت حكومتا البلدين على تبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما على مستوى السفارة»[38].

حدد الشيخ زايد بن سلطان طبيعة علاقات بلاده مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الاخرى بعدم تدخل هذه الدول بالشؤون الداخلية لها واحترام خياراتها وعلاقاتها مع دول العالم الأخرى والابتعاد عن سياسة المحاور لأن سياستها مستمدة من سياسة دول عدم الانحياز المنضوية تحت لوائها، ومقررات المؤتمر الإسلامي وانضمامها لمجلس التعاون الخليجي ورفض إقامة قواعد عسكرية على أراضيها وامتناع الاتحاد السوفيتي عن نشر أفكاره الشيوعية في منطقة الخليج العربي ودعم السوفييت للقضايا العربية؛ وفي مقدمتها القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، وعدم المساس باستقلال وسيادة الدول الخليجية أو طرح مشاريع بهذا الخصوص[39].

وأكدت دولة الإمارات العربية أن سياستها الخارجية ترتكز على أن مسؤولية أمن الخليج والمحافظة على السلم فيه هي من مسؤولية دوله، ويجب إبعاد هذه المنطقة عن صراعات القوى الأجنبية ، ودعوتها بعدم التواجد في مياهه، ورفض إقامة القواعد العسكرية في دوله لان ذلك من شانه أن يزيد التوتر الدولي ويشعل التنافس بين المعسكرين الغربي والشرقي، وأهمية ترك شعوبه لكي تنشغل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدم اشغالها بقضايا التسليح وإدخالها في صراعات الدول الكبرى ونظام المحاور والتكتلات الدولية لأنها ليست معنية بذلك[40].

بالمقابل كان الاتحاد السوفيتي مدركاً لطبيعة السياسة الخارجية الإماراتية المتزنة والقائمة على إقامة أفضل العلاقات مع دول العالم المختلفة انطلاقاً من ميثاق هيئة الأمم المتحدة وطبيعة العلاقات الدولية السليمة القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام خياراتها السياسية ، كما رسمها ووضع أبعادها مؤسس هذه الدولة وباني نهضتها الحديثة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان .

الخاتمة :

ارتبطت السياسة الخارجية الإماراتية بشخصية الشيخ زايد بن سلطان المؤسس الحقيقي لهذه الدولة والذي رسم إبعاد السياستين الداخلية والخارجية لها بعد أن وحد الإمارات الخليجية في بوتقة واحدة، وأخرج للعالم دولته الجديدة، فاتسمت سياسته الخارجية بالمرونة والوسطية واستيعاب المتغيرات الدولية والإقليمية والعربية المحيطة بدولته والسعي لإقامة علاقات التعاون والتفاهم مع دول العالم المختلفة مع الإلتزام الدقيق بقواعد القانون الدولي والسياقات الدولية وعدم الدخول في المنازعات السياسية واحترام ارادات الشعوب في اختيار طبيعة النظام السياسي الخاص بها .

استلزمت هذه السياسة الخارجية الإماراتية انفتاح هذه الدولة على العالم الخارجي إدراكاً منها بأن حصر الدولة في إطارها الداخلي سيجعلها منغلقة على نفسها ومنكفئة على ذاتها، في حين ان اتباع سياسة خارجية منفتحة على الدول الأخرى يجعل الدولة أكثر قوة وتأثيراً في المتغيرات المحيطة بها، وتبقيها على الدوام في حالة تفاعل مع الأحداث الدولية على الصعد كافة، الأمر الذي دفع دولة الإمارات لاتباع سياسة خارجية فاعلة ونشطة .

عدت دولة الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً لدولة صغيرة في حجمها وعدد سكانها، لكنها بحكم موقعها الجيواستراتيجي وإمكانياتها الاقتصادية الهائلة أضحت خلال سنوات عدة قادرة على ان يكون لها موقع معين في السياسة الدولية إلى الحد الذي تفوقت فيه على حكومات دول أخرى أكثر سكاناً وأكبر مساحة انشغلت بأوضاعهم الداخلية ومشاكلهم المحلية وحروبهم الخارجية التي ابعدتهم عن التأثير في السياسة الخارجية سواء في المجالات الدولية أم الإقليمية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة إدراكاً منها لحيوية موقعها وأهميتها لدى الدول الكبرى انتهجت بفضل حكمة وإدراك وبعد نظر الشيخ زايد بن سلطان سياسة خارجية متوازنة تجاه الأطراف الدولية في إطار سعيها لإبعاد المنطقة برمتها من الوقوع تحت وطأة الأطماع الدولية وانعكاس الصراع الدولي عليها المنطقة ، مما يؤدي إلى فقدان استقلالها وضياع سيادتها، فدولة الإمارات العربية المتحدة التي أقامت علاقات وثيقة مع الإدارة الأمريكية لم تكن تسعى لفرض الإرادة الأمريكية عليها والتحكم بقرارها السياسي، كما أنها عندما طورت علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي لم تكن تنوي إدخاله إلى منطقة الخليج العربي أو فسح المجال لنشر نفوذه الأيديولوجي فيه .

الهوامش:

1. ماهر عبدالواحد خليل الدوري ، دولة الإمارات العربية المتحدة .دراسة في التطورات السياسية والنظام السياسي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، 1990 ، ص 128.
2. .D.R. watt، The United States policy in the Persian Gulf، New York، 1999، p. 166
3. .Robert Rossow، Oil in Foreign Policy of United States ، London، 2001، p. 121
4. رياض نجيب الريس ، صراعات الواحات والنفط وهموم الخليج العربي بين 1968 – 1971 ،دار النهار، بيروت ، 1973 ، ص 401 – 402.
5. ج.س. بيركس و أز سكنكلير ، القوى العاملة في العالم العربي ، «مجلة دراسات في الخليج والجزيرة العربية» ، العدد (131)، يوليو 1982 ، ص 241.
6. أدور جوير ، دور الشركات الأمريكية في الشرق الاوسط ، دار بيروت للنشر، بيروت ، 2003 ، ص 88.
7. هاني البير ، الاستثمارات الأجنبية في الخليج العربي ، منشورات وزارة الإعلام ، بغداد، 1999، ص 111.
8. خليل المصباح ، التوجهات الأمريكية نحو الخليج العربي 1971–1991، بغداد، 2001،ص 39.
9. أحمد عبدالله بن سعيد ، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الوطن العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية – الجامعة المستنصرية ، بغداد، 2002 ، ص 98.
10. للتفصيل عن حرب تشرين الأول 1973 والحظر النفطي يراجع : سعد حمد لطيف اللامي، موقف الصحافة العراقية من حرب تشرين عام 1973، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2002 ، ص –13 14 .
11. مفكر استراتيجي امريكي كبير . كانت له آراؤه المؤثرة على صانع القرار الأمريكي . أصبح وزيراً للخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جيرالد فورد (1974–1977) ، وهو يدير حالياً مركزاً للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، فضلاً عن عمله الاكاديمي . أسهم بصياغة اتفاقية السلام بين مصر والكيان الصهيوني في سبعينيات القرن العشرين ، وهو صاحب نظرية « الخطوة خطوة» التي دفعت الرئيس المصري أنور السادات لزيارة « اسرائيل» . للتفصيل عنه وعن دوره السياسي يراجع : منصور البنا ، هنري كيسنجر ودوره في السياسة الخارجية الأمريكية ، بلا، القاهرة ، 1990.

12. أحمد عبدالرزاق محمود ، المصالح الأمريكية في المنطقة العربية ، القاهرة ، 1996، ص327.
13. للتفصيل ينظر : تصريحات وزير الدفاع الأمريكي جيمس شيلنجر ووزير الخارجية هنري كيسنجر في : عبد العاطي محمد أحمد ، التوتر ومشكلات الأمن في الخليج العربي ، القاهرة، 2001 ص –103 104.
14. مقتبس من : محمود علي الداود ، الخليج العربي والعمل العربي المشترك ، بغداد، 1979، ص 241.
15. مقتبس من : أحمد عبدالله بن سعيد ، المصدر السابق ، ص 99.
16. جاء التخوف الإماراتي ايضاً من كون الدول الخليجية ضعيفة في إمكاناتها العسكرية وتعتمد على الدعم الخارجي، لاسيما الأمريكي ، فالمملكة العربية السعودية لم تكن تملك حتى عام 1978 أكثر من (173) طائرة مقاتلة و (685) دبابة و (10) زوارق بحرية وسفن مكافحة الألغام و (97،000) مقاتل تحت السلاح أما الإمارات العربية المتحدة فإنها لم تكن تمتلك أكثر من (38) طائرة مقاتلة و(80) دبابة و(29) قطعة حربية و(26،000) رجل مقاتل . ينظر : محمد غانم الرميحي ، الخليج في الثمانينيات، مجلة « قضايا عربية» ، العدد (6) ، بيروت ، حزيران 1980، ص 64.
17. مايكل . أ. بالمر ، حراس الخليج . تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي –1833 1992، ترجمة: نبيل زكي، مؤسسة الأهرام للنشر، القاهرة ، 1995، ص 126.
18. المصدر نفسه ، ص 147.
19. وائل محمد إسماعيل، الخلافات البيئية بين أقطار مجلس التعاون الخليجي، مجلة «دراسات سياسية»، العدد (60)، بغداد ، 2006 ، ص 38 .
20. مثنى عدنان الصعب ، أثر مجلس التعاون الخليجي في العلاقات العربية – الخليجية والخليجية الخليجية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ، 2007 ، ص 340.
21. في عام 1981 وقعت الولايات المتحدة الأمريكية مع دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقية منحت بموجبها الاخيرة تسهيلات للقوات الأمريكية في الشارقة ، وتسهيلات مماثلة في ميناء (جبل علي) وفي ثمانية أرصفة تم تأجيرها لشركات أجنبية ، وفي عام 1984 وقعت الولايات المتحدة مع حاكم امارة رأس الخيمة اتفاقية تأجير قاعدة أمريكية تستخدم لأغراض قوات الانتشار السريع الأمريكية . أحمد عبدالسلام ، السلوك العسكري ومحدداته ، مجلة ، « السياسة الدولية « ، العدد (103) ، القاهرة ، كانون الثاني 1991 ، ص 129–130.

22. وائل محمد إسماعيل ، المصدر السابق ، ص 27.
23. مايكل . أ. بالمر ، المصدر السابق ، ص 159.
24. محمد كامل الربيعي ، موقف الدول الخليجية من التواجد الأجنبي في الخليج العربي، مؤسسة أحمد الدباغ للنشر ، بغداد ، 2006، ص 87.
25. خليل عباس علي ، الخليج العربي في ظل الصراعات الدولية ،منشورات مركز دراسات الخليج العربي، البصرة ، 2000، ص77.
26. أحمد جلال التدمري ، الجزر العربية الثلاث . دراسة وثائقية ، رأس الخيمة ، 1995 ، ص 146.
27. مركز التوثيق الإعلامي ، زايد فكر وعمل ،منشورات مركز التوثيق الإعلامي ، بغداد، د.ت، ص 122.
28. إيهان إبراهيم أحمد ، سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية 1971 – 1990، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد، 2019 ص 135.
29. المصدر نفسه ، ص 135.
30. مقتبس من: علي حسين علي ، مجلس التعاون الخليجي . دراسة في التطور الأمني والإقليمي رؤية عربية ، منشورات معهد الدراسات، بغداد ،1985، ص 61-62.
31. عايد طه ناصف ، الاستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، 1981، ص 34.
32. علي حسين علي ، المصدر السابق ، ص 62.
33. عبدالله النفيسي ، مجلس التعاون الخليجي ، دراسة في الإطار السياسي والاستراتيجي ، مجلة «الخليج العربي» ، العدد (1)، البصرة ، 1983 ، ص 17.
34. محمد كامل الربيعي ، المصدر السابق ، ص 90.
35. فؤاد شهاب ، تطور الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي ، المنامة للنشر، البحرين ،1994 ، ص 87.
36. المصدر السابق ، ص 88.
37. أحمد عبدالله بن سعيد ، المصدر السابق ، ص 104.
38. مقتبس من : ملفات وزارة الخارجية العراقية لعام 1985 ، الملفة رقم 37 / 22، كتاب من السفارة العراقية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى وزارة الخارجية في 27/كانون الاول / 1985، الوثيقة رقم 288، ص 370.

39. المصدر نفسه ، ، الوثيقة رقم 288، ص 371.

40. عبدالحميد سعدون عبدالحميد ، أثر دولة الإمارات العربية المتحدة في المنظمات العربية 1970–1971، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ، 2010، ص50.

المصادر

اولا: الوثائق غير المنشورة :

- وثائق وزارة الخارجية العراقية لعام 1985، الملفة رقم 22/37، كتاب من السفارة العراقية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى وزارة الخارجية في 27 كانون الاول 1985.

ثانيا الكتب العربية والمعربة :

- أحمد جلال التدمري ،الجزر العربية الثلاث ، دراسة وثائقية ،بلا، رأس الخيمة ، 1999.
- أحمد عبد الرزاق محمود ، المصالح الأمريكية في المنطقة العربية ،بلا ، القاهرة ، 1996.
- ادور جوير ، دور الشركات الأمريكية في الشرق الاوسط ، دار بيروت للنشر، بيروت،2003.
- خليل عباس علي ، الخليج العربي في ظل الصراعات الدولية ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، 2000.
- خليل المصباح ،التوجهات الأمريكية نحو الخليج العربي 1971 – 1991، بلا، بغداد ،2001.
- رياض نجيب الريس ، صراعات الواحات والنفط وهموم الخليج العربي بين 1968 – 1971، دار النهار، بيروت ، 1973.
- عايد طه ناصف ، الاستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، البصرة ، 1981.
- عبد العاطي محمد أحمد ، التوتر ومشكلات الأمن في الخليج العربي ، القاهرة ، 2001.
- علي حسين علي ، مجلس التعاون الخليجي ،دراسة في التطور الأمني والإقليمي، رؤية عربية، منشورات معهد الدراسات ، بغداد ، 1985.
- فؤاد شهاب ، تطور الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي ، المنامة للنشر ، البحرين ، 1994.
- مايكل .أ. بالمر ، حراس الخليج. تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي 1833–1992، ترجمة نبيل زكي ،مركز الأهرام للنشر والترجمة ، القاهرة ،1995.
- محمد كامل الربيعي ، موقف الدول الخليجية من التواجد الأجنبي في الخليج العربي ، مكتب أحمد الدباغ للنشر، بغداد ،2006.

- محمود علي الداود ، الخليج العربي والعمل العربي المشترك ، مطبعة الإرشاد ، بغداد، 1979.
- مركز التوثيق الإعلامي، زايد فكر وعمل ، منشورات مركز التوثيق الإعلامي ، بغداد، د.ت.
- منصور البنا ، هنري كيسنجر ودوره في السياسة الخارجية الأمريكية ، القاهرة،1990.
- هاني البير ، الاستثمارات الأجنبية في الخليج العربي ، منشورات وزارة الإعلام ، بغداد ، 1999.

ثالثا الكتب الأجنبية :

- D.R.watt،the Vnited states policy in the Persian Gulf،
- New York،1999.
- Robert Rossow، Oil in Foreign policy of united states،London،2001.

رابعا الرسائل والاطاريح الجامعية :

- إيهان إبراهيم أحمد، سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية 1971 – 1990، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد 2019 .
- أحمد عبد الله بن سعيد ، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الوطن العربي 1971 – 1990 ، رسالة ماجستير غير منشورة معهد الدراسات العليا القومية الإشتراكية – الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2002.
- سعد حمد لطيف اللامي ، موقف الصحافة العراقية من حرب تشرين عام 1973، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ، 2002.
- عبد الحميد سعدون عبد الحميد، أثر دولة الإمارات العربية المتحدة في المنظمات العربية 1970 – 1971، رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ، 2010.
- ماهر عبد الواحد خليل الدوري ، دولة الإمارات العربية المتحدة .دراسة في التطورات السياسية والنظام السياسي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، 1990.
- مثنى عدنان الصعب ، أثر مجلس التعاون الخليجي في العلاقات العربية الخليجية والخليجية الخليجية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ،2007.

خامسا : البحوث والدراسات

- أحمد عبد السلام ، السلوك العسكري ومحدداته ، مجلة « السياسة الدولية»،العدد (103)، القاهرة، يناير 1991.

- ج.س. بيركس وار سكنكلير، القوى العاملة في العالم العربي ، مجلة «دراسات الخليج والجزيرة العربية » ، العدد(131) ، يوليو ، 1982.
- عبد الله النفيسي ، مجلس التعاون الخليجي ، دراسة في الإطار السياسي والاستراتيجي ، مجلة «الخليج العربي» ، العدد(1) ، البصرة ، ، 1983.
- محمد غانم الرميحي، الخليج في الثمانينيات، مجلة، «قضايا عربية» العدد (6)، بيروت، حزيران،1980.
- وائل محمد إسماعيل، الخلافات البيئية بين أقطار مجلس التعاون الخليجي، مجلة، «دراسات سياسية» ، العدد (60) ،بغداد، 2006.

The Foreign Policy of Sheikh Zayed bin Sultan Al Nahyan towards the Super Powers (1971-1990) A Case Study of the the United States and the Soviet Union

ASSISTANT PROFESSOR DR. SABA HUSSEIN MAWLA.•
DR. MOHAMMED KAMEL MOHAMMED AL – RUBAIE••

Abstract

Sheikh Zayed bin Sultan Al Nahyan has played an important role in shaping the foreign policy of the United Arab Emirates since its establishment in 1971, especially with the governments of Washington and Moscow as one of the most important international powers after the end of World War II.

Sheikh Zayed Bin Sultan Al Nahyan adopted a wise and balanced policy with these two countries. He did not enter into their Cold War, and did not take sides with each other, but stopping at one distance so as not to make it a battlefield or rivalry between them. He did not oppose the Soviet Union, which did not possess the development and technology of the United States and was focused on the ideological side and try to reach the Arabian Gulf by any means. When Sheikh Zayed Bin Sultan saw his vision, the opportunity was ripe in the 1980s to establish relations with the Soviets, and he did not hesitate to establish them.

The research aims to trace the UAE`s relations with the United States and the Soviet Union at an important historical stage in the development of UAE diplomacy, which was formulated by Sheikh Zayed Bin Sultan Al Nahyan. Which has contributed to maintaining the independence of his country in a world of conflict, attraction and power more than relations of cooperation and understanding.

• Mustansiriya Center for Arab and International Studies
•• Mustansiriya University